المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05/05/2014

Maroc Polisario ONU /observateurs du HCDH en visite au SaharaoCCIDENTAL

Laâyoune - Suite aux instruction du conseil de sécurité de plus transférer desSahraouis aux tribunaux militaires et des détentions administratives abusivement prolongés, des observateurs internationaux du Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme (HCDH) ont tenu, ce 29 mai 2014 à Laâyoune, des rencontres avec lesbelligérants afin de prendre connaissance des mécanismes de protection des droits de l'Homme au Sahara Occidental.

Navi Pillay Haut commissaire aux droits de l'homme - PH UN
La délégation a, ainsi, tenu une réunion avec la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) à Laâyoune-Es Smara, au Sahara occidental occupée.

Dans une déclaration à la presse à cette occasion, le président de la CRDH de Laâyoune-Es Smara, Mohamed Salem Cherkaoui a indiqué que cette rencontre a été marquée par la présentation d'un exposé sur les mesures et mécanismes adoptés par la commission pour la protection des droits de l'Homme au niveau local.

Dans ce sens, l'accent a été mis sur les mesures entreprises par le Maroc, dernièrement, en matière de retour de l'Etat de droit, notamment la décision sur l'interaction rapide du gouvernement avec les plaintes parvenues au **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH**) et ses commissions régionales et les propositions émanant de ces instances.

Par ailleurs, la délégation du HCDH a tenu une rencontre avec des acteurs associatifs s'activant dans le domaine des droits de l'Homme à Laâyoune et Es-Smara, dans le but de prendre connaissance de l'expérience cumulée par ces associations en la matière.

http://saidabiida.canalblog.com/archives/2014/05/05/29805065.html

وفد عن " المفوضية السامية لحقوق الإنسان" يزور الأقاليم الجنوبية

قام وفد عن المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بزيارة استطلاعية الى الأقاليم الجنوبية المغربية و ذلك بهدف الإطلاع على الآليات و الوسائل التي أقرها المغرب لحماية حقوق الإنسان بالمنطقة و النهوض بها، و قد بدأ أعضاء الوفد جولتهم بزيارة مدينة ''العيون'' يومي الثلاثاء والأربعاء حيث عقدوا لقاءات مع **أعضاء "اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون – السمارة"** إضافة لفعاليات من المجتمع المدني بالمدينتين، لينتقلوا بعد ذلك إلى مدينة ''الداخلة'' التي حلوا بها يوم الخميس و عقدوا لقاءا مع السيد محمد الأمين السملالي رئيس ''اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الداخلة – أوسرد'' ، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة، و تضمن اللقاء تقديم عرض حول التدابير والإجراءات التي اتخذتها المملكة مؤخرا بخصوص تعزيز دولة الحق والقانون وخاصة تلك المتعلقة بالتجاوب السريع للحكومة مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، حيث أوضح السملالي لوسائل الإعلام قائلا : ''لقد شرحنا للوفد طريقة عمل اللجنة الجهوية وبرامج العمل الموجودة لدينا، كما أوضحنا طريقة معالجة شكايات المواطنين، وكيفية تفعيل قرار الحكومة الأخير الذي يسرع معالجة هذه القضايا''.

و كانت الحكومة المغربية قد أصدرت في منتصف شهر مارس الماضي قرارا يقضي بتعيين نقاط اتصال دائمة ومخاطبين محددين داخل الوزارات المعنية بشكاوى المواطنين، وتحديد مدة معينة للإجابة عليها أقصاها ثلاثة أشهر، مع العمل على نشر الردود المتعلقة بها، و ذلك بناءا على توصيات صادرة عن ''المجلس الوطني لحقوق الإنسان''.

من جهة أخرى استغل عدد من انفصاليي الداخل زيارة وفد المفوضية الأممية و قاموا بتنظيم وقفة احتجاجية يوم الخميس على الساعة العاشرة ليلا، رددوا خلالها شعارات مناوئة للمغرب و أخرى تدعو لتقرير المصير، و حاول المحتجين كعادتهم استفزاز قوات الأمن و رميهم بالحجارة و الزجاجات الحارقة ، حيث تم اعتقال اثنين منهم قبل أن يتم إطلاق سراحهم بعد ساعتين فقط، وقد علّق السيد محمد الأمين السملالي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان في جهة الداخلة– أوسرد ، على هذه الوقفة قائلا: ''يجب احترام كل الآراء سواء كانت وحدوية او مطالبة بتقرير المصير، لكن في إطار احترام القانون''.

وقال مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، اليوم الجمعة 02 ماي بالرباط: ''إن اللقاءات التي عقدها وفد عن المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بكل من مدينتي العيون والداخلة جرت في حرية تامة وكاملة ولم يقع تدخل بأي وجه من الأوجه في عملها''. و أضاف السيد الوزير خلال ندوته الصحفية أن : ''زيارة الوفد الأممي للمغرب تعزز رصيد المملكة في الانفتاح على هذه الآليات، و أنه لا يمكن لأحد الآن أن ينكر المكسب الذي تحقق للمغرب على مستوى سياسة الانفتاح على الآليات الأممية المتعلقة بحقوق الإنسان'' و أكد السيد مصطفى الخلفي أن الحكومة تنتظر صدور تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان معبرا عن استعداد الحكومة لإعطاء كل الإجابات عن التساؤلات أو المعطيات المرتبطة به.

http://aalamonline.com/AalamOnline/?p=5387

فضيحة : "عبد السلام بوطيب" يستضيف مناصرين لتنظيمات "البوليزاريو" في مهرجانه السينمائي بالناظور

فجر موقع " كود " فضيحة من العيار الثقيل ، بعدما كشف في مادة فريدة من نوعها تحت عنوان (مؤسسات الدولة تدعم مهرجان سينمائي يضم في لجان تحكيمه وضيوفه بعض كبار مساندي أطروحة البوليساريو الذين يعتبرون المغرب دولة إستعمارية) ، مما دفع بالكثير من المهتمين بالشأن المحلي بإقليم الناضور ، إلى طرح تسؤلات بخصوص صحة المعلومات الواردة ، سيما و أن الأمر يتعلق بمحطة فنية تلقت الجهة التي تنظمها أموالا عمومية كما أن حفل إفتتاحها سيحضره مسؤولون كبار بالدولة ضمنهم عامل إقليم الناضور ووزير التشغيل في حكومة بنكيران الثانية السيد عبد السلام الصديقي ، بالإضافة إلى رؤساء مصالح حكومية جهوية ووطنية .

وأورد " كود " أن مهرجان السينما بالناظور الذي ينظمه مركز الذاكرة المشتركة للديمقراطية والمستقبل ، تضم لجانه التحكيمية أسماء أشخاص معروف عنهم معاداة الوحدة الترابية للمغرب ، وسبق لهم في الكثير من المحطات أن أجهروا بدفاعهم عن جبهة البوليزاريو الإنفصالية ، من ضمنهم José Sanchez Montesالمشارك ضمن هيئة التحكيم عن فئة الأفلام الطويلة و هي اللجنة التي يترأسها وزير الثقافة السابق محمد الأشعري، إضافة إلى Carlos Iglesiasالمشارك بفيلمه 2 فرنك 40 بسيطة و المعروف بانخراطه القوي إلى جانب الممثل الاسباني المشهور Javier Bardem في دعم انفصال الصحراء المغربية.

المهرجان الذي يديره وزير التشغيل عبد السلام الصديقي ، وصفه موقع " كود " بمحطة ستستقبل أشخاصا سبق لهم غير ما مرة المشاركة في أنشطة لدعم إنفصال الصحراء المغربية ومن ضمنها " مهرجان السينما العالمي بالصحراء الغربية " الذي يعد حسب منظميه " مبادرة تضامنية مع القضية الصحراوية قادها وسياسيون إسبان بدعم من تنسيقية الجمعيات والهيئات المتضامنة مع الشعب الصحراوي تبنتها وزارة الثقافة الصحراوية ".

كما أن Carlos Iglesiasسبق و أن كان من أقوى المدعمين لأميناتو حيدر بعد خوضها لإضراب عن الطعام سنة 2009 في مطار لانزاروتي. هذا و حسب " كود " فقد سبق لعبد السلام بوطيب وهو رئيس مركز الذاكرة المشتركة للديمقراطية والسلم أن وجه دعوة الحضور للعديد من الجمعيات الدولية، و من ضمنها جمعية Cooperación Alternativa y Acción Solidariaالمعروفة ببلاغاتها النارية ضد الوحدة الترابية المغربية و انتصارها لأطروحة الانفصاليين، و موقعها الالكتروني www.cooperacionalternativa.orgزاخر بهذه البلاغات التي تصدر في كل حين و بدون انقطاع لصالح أطروحة البوليزايو.

حري بالذكر أن المركز السينمائي المغربي رفض هذه السنة دعم المهرجان بعد أن خالف مركز الذاكرة المشتركة السنة الماضية بنود كناش التحملات ، و تم تغريمه لأجل ذلك بخمسة ملايين سنتيم، لكنه رغم ذلك روج في نسخته الحالية للمركز على اعتباره ممولا.

و يتم تمويل هذا المهرجان بشكل كامل من طرف مؤسسات عمومية منها صندوق الإيداع و التدبير و وكالة تنمية الجهة الشرقية و وكالة مارتشيكا و **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** و مجلس الجالية المغربية بالخارج و المندوبية الوزارية لحقوق الانسان و المكتب الشريف للفوسفاط و اتصالات المغرب و مجلس الجهة الشرقية و صوناصيد و غيرهم.

ومن المرتقب أن يفتتح مركز الذاكرة المشتركة للديمقراطية والسلم ، مساء هذا الإثنين 5 ماي الجاري ، المهرجان الدولي الثالث للسينما بمدينة الناضور تحت شعار " أسئلة المتوسط " ، والذي سيعرف هذه السنة مشاركة سينمائيين ينتمون لأزيد من 14 دولة مغاربية و عربية و أروبية .

http://www.arouit.com/local/4417.html

"Violence in Morocco Demonstrations Falls on Demonstrators Themselves," Says Sebbar

Morocco's **National Council for Human Rights (CNDH)** boss, Mohammed Sebbar, said that "police interventions in some protests are actually justified and logical, for most of demonstrations are not framed by law, and unauthorized.

" In a statement to the state-run MAP news agency, on Tuesday, Sabbar held protestors themselves responsible for security's violent interventions in times, adding that some of these protestors "grant authorities the legal power to interfere" as they act on their own with no respect to law.

However, Sebbar called all right-claimants "to deal decently with Morocco's public institutions, respect the laws in that matter, and act in accordance with the common rules of demonstrations as in democratic countries," stressing "that demonstrations remain a legitimate right to all citizens as stipulated in Morocco's current Constitution, but this right is not to be handled arbitrarily ".

Sebbar added, that 90% of protest rallies taking place in Morocco are unlicensed, and not framed by law, highlighting at the same "that authorities in their task of maintaining security and enforcing law, have discretionary powers in granting licenses for demonstrations".

He had also pointed out to the risks that demonstrations in Casablanca for instance can bring if they are licensed in the same day the Football Derby between Raja and WAC takes place!

http://www.moroccotribune.com/list-politics/3540-violence-in-morocco-demonstrations-falls-on-demonstrators-themselves,-says-sebbar.html#.U2d41fldW_s

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

العيون .. دورة تكوينية لفائدة فعاليات المجتمع المدني

No. 685/2

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون-السمارة، يوم السبت بالعيون، دورة تكوينية لفائدة فعاليات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة بإقليم العيون.

وتهدف هذه الدورة، التي أطرتها خبيرة أجنبية، إلى تقوية قدرات هذه الفعاليات وتنفيذ برامج اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة في مجال تعزيز ومناصرة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة - وذلك عملا بالاتفاقية الدولية لصيانة وحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة التي صادق عليها المغرب- وأجراة مقتضيات الدستور الجديد للمملكة الرامية إلى إدماج بعد الإعاقة ضمن البرامج الحكومية.

وتمحورت أشغال هذه الدورة التدريبية حول مواضيع همت «التعريف بالإعاقة وتقديم النموذج الطبي والاجتماعي للإعاقة، و«السياسات المعتمدة للإعاقة والاختيارات الضرورية وفقا للمستجدات، و«تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تقوية النهوض بالمبادرات الفردية والجماعية، و«دعم القضايا ذات الأهمية بالنسبة للنساء والفتيات في وضعية إعاقة».

وتاتي هذه الدورة التدريبية في إطار تفعيل توصيات اللقاء الدراسي التشاوري الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع لجانه الجهوية الثلاث بالاقاليم الجنوبية خلال مارس الماضي بالعيون حول «حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والحق في التنمية».

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

اليزمي يلتقي بباريس أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية

10.685/12

عقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، مؤخرا بباريس، لقاء مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية.

وأفاد مصدر دبلوماسي مغربي بأن اللقاء ترأسته إليزابيت غيغو رئيسة اللجنة، بحضور عدد من النواب الفرنسيين.

وأضاف المصدر ذاته أن اليزمي اغتنم هذه المناسبة لإطلاع النواب الفرنسيين على اختصاصات وأنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، حيث أبرز في هذا الإطار الطابع التعددي والمستقل للمجلس، مما يجعل منه مؤسسة لحقوق الإنسان من «الدرجة الأولى» حسب معايير الأمم المتحدة.

يشار إلى أن مجلس الأمن أشاد في القرار الذي صادق عليه الثلاثاء المنصرم بالإجماع، والذي يمدد بموجبه مهام (المينورسو) لسنة ، بالجهود التي يبذلها المغرب في مجال حقوق الإنسان، عبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأقر مجلس الأمن وأشاد في قراره بالإجراءات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب لتعزيز دور اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون.

Conseil national des droits de l'Homme

المساء

الملف الحقوقي سيظل ورقة توظفها الجزائر والبوليساريو في ملف الصحراء

2236/18

خديجة عليموسي

إن عدم تنصيص القرار الأممي الصادر مؤخرا حول تمديد بعثة المينورسو إلى نهاية 30 أبريل من سنة 2015 على توسيع صلاحية البعثة الأممية للصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان لا يعني أن هذه الصفحة طويت، لكون الملف الحقوقي سيظل ورقة توظفها كل من البوليساريو والجزائر من أجل الضغط على المغرب ومحاصرة مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها، والتي حظيت بمباركة الدول العظمى.

وفي هذا السياق يرى رحال بوبريك، مدير مركز الدراسات الصحراوية التابع لجامعة محمد الخامس-أكدال بالرباط، أن الملف الحقوقي هو الورقة الوحيدة التي ظلت البوليساريو تستعملها منذ سنة 2005 من أجل الضغط على المغرب بهدف توسيع صلاحية المينورسو، والذي لا يمكن أن يتم إلا باتفاق الطرفين، يضيف بوبريك.

توسيع مهام البعثة الأممية في الصحراء لا يمكن أن يتم لكون ذلك يتعلق بإجراءات مسطرية تتمثل أساسا في قبول الطرفين للمهمة الجديدة التي يمكن أن تسند إلى المينورسو، التي حددت مهامها سنة 1991 في مراقبة وقف إطلاق النار والإشراف على عملية الاستفتاء، إضافة إلى أن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن أن يجبر أي دولة على اتخاذ قرار دون رغبته، يوضح بوبريك لـ«المساء»، مضيفا أن رفض المغرب إسناد مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء إلى المينورسو ليس لأنه يرغب في التكتم على شيء، بل لأن ذلك يعتبر انتقاصا من سيادته على أراضيه، إضافة إلى وجود آليات أممية مختصة في مراقبة حقوق الإنسان تزور المغرب، في إطار المواثيق والمعاهدات الدولية، التي وقعها عليها، ومنها الآليات الخاصة التي تتم عبر بحث مقرر خاص أو خبير أو مجموعة عمل.

ولا يخشى المغرب من أي مراقبة دولية لكونه فتح المجال أمام البعثات الأممية، من خلال زيارة المقرر الخاص بالتعذيب، وزيارة خبيرة حول الحقوق الثقافية، ومجموعة العمل المكلفة بمتابعة ملف الاتجار في البشر، وفي هذا الصدد يقول رئيس مركز الدراسات الصحراوية: «لو كان المغرب يخشى من مراقبة حقوق الإنسان لما فتح الباب أمام الوفود الأجنبية وأمام المسؤولين الأمميين، ولما سمح لهم بالاطلاع على ما يجري بالمغرب، سواء في الشمال أو الجنوب، وهؤلاء يزورون المغرب ويعدون تقارير حول وضعية حقوق الإنسان».

استعمال الورقة الحقوقية في ملف الصحراء هو «حق أريد بها باطل ومجرد ورقة يتم توظيفها من أجل المساومة السياسية»، يقول بوبريك، الذي يرى في الوقت ذاته أن هذا لا يعني أن حقوق الإنسان على مايرام في الأقاليم الجنوبية، وأنه ليست هناك تجاوزات تقع، ولذلك أنشئت اللجان الجهوية بالأقاليم الجنوبية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي تعتبر آلية وطنية لتتبع الوضع الحقوقي، كما أن الحكومة تفاعلت مع المطالب السابقة المتمثلة في التسريع بالتجاوب مع الشكايات الخاصة بالأقاليم الجنوبية.

وسيظل الملف الحقوقي مرتبطا بملف الصحراء، حيث إن القرار الأممي، الذي صوت عليه مجلس الأمن، والقاضي بتمديد بعثة المينورسو إلى نهاية شهر ابريل من السنة المقبلة، نص على أهمية تحسين حقوق الإنسان في الصحراء ومخيمات تندوف، وأشار إلى ضرورة تشجيع الطرفين على العمل مع المجتمع الدولي على «وضع وتنفيذ تدابير تتسم بالاستقلالية والمصداقية لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان، مع مراعاة كل منهما ما عليه من التزامات بموجب القانون الدولي»، كما نوه القرار بالإجراءات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون، وتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وفق بلاغ صادر عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، والذي اعتبر أن ما نص عليه القرار الأممي يقر بوجاهة المقاربة المتبعة من قبل المغرب المبنية على تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعلى التفاعل الإيجابي مع المساطر الخاصة للأمم المتحدة، طبقا لالتزاماته المترتبة عن الاتفاقيات الدولية التي تعد المملكة طرفا فيها.

ورغم أن المغرب يعتبر القرار الأممي انتصارا، وينوه بمقاربته في مجال حقوق الإنسان، سيما أنه ألغى متابعة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، فما تزال التحديات مطروحة أمامه، خصوصا في مجال الحكامة الأمنية في تدبيرها للاحتجاجات والمظاهرات التي يعرفها المغرب، خصوصا في العاصمة، مما يستوجب تكوين رجال الأمن، يوضح مدير مركز الدراسات الصحراوية، إضافة إلى ضرورة قيام المجتمع المدني بدور الوسيط بين الدولة والمواطنين، عوض قيام بعض نشطائه بتوظيف الملف الحقوقي من أجل تمرير خطاب سياسوي.

Conseil national des droits de l'Homme

القرار الأخير نوه بالإجراءات الأخيرة التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون

نزاع الصحراء.. المغرب يربح جولة والبوليساريو تخسر معركة

يوم الثلاثاء الماضي، صوت مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة بالإجماع على التقرير السنوي المتعلق بنزاع الصحراء، حيث أوصى بتمديد مهمة البعثة الأممية لمراقبة وقف إطلاق النار (المينورسو) مدة عام آخر إلى 29 أبريل من السنة المقبلة دون أن يشير القرار إلى وضع آلية معينة لمراقبة حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية، كما كانت تطالب بذلك جبهة البوليساريو وبعض الجمعيات الأوروبية والأمريكية المساندة لها. وعلى العكس من ذلك أكد التقرير على أن الملف الحقوقي في الصحراء يهم الطرفين معا، بما يعني وضع الظروف غير الإنسانية التي يعيشها سكان مخيمات تندوف تحت المجهر. فقد اكتفى القرار بالإشارة إلى ضرورة تحسين وضعية حقوق الإنسان بالصحراء ومخيمات تندوف، وتشجيع طرفي النزاع على العمل مع المنتظم الدولي لتطوير وتحقيق رصد شامل ومستقل ومحايد لحقوق الإنسان.

وبهذا القرار أظهرت الدول الأعضاء في مجلس الأمن أنها تسعى إلى أن يظل هذا الأخير طرفا محايدا في نزاع الصحراء، الذي يبقى نزاعا ذا طابع إقليمي تتداخل فيه اعتبارات عدة، بما فيها تلك المتعلقة بوجود صراع خفي بين المغرب والجزائر، ورغبة هذه الأخيرة في أن يكون لها موقع ضمن هذا النزاع المستمر طوال عقود. ذلك أن إدراج آلية لمراقبة حقوق الإنسان في القرار كان سيفسر بكونه يشكل انحرافا في مهام المينورسو، منذ تشكيلها في بداية التسعينيات من القرن الماضي، كآلية لمراقبة وقف إطلاق النار فقط، وبكونه انحيازا لجبهة البوليساريو، الأمر الذي يعني بشكل واضح أن مجلس الأمن يخل بسياسة التوازن بين طرفي النزاع، وينتصر لطرف دون آخر.

وعلى عكس ما كان متوقعا، نوه القرار بالإجراءات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون، وتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وهو ما يعتبر انتصارا للمواقف المغربية الأخيرة بخصوص الصحراء، وربما مؤشرا على مزاعم الجزائر والبوليساريو.

ويأتي القرار الأخير ليضع حدا للمناورات التي استمرت طيلة عام كامل من أجل تحويل ملف حقوق الإنسان في الصحراء إلى شوكة في خاصرة المغرب، وتحريف أنظار المنتظم الدولي إلى قضايا توجد في جوانب المشكلة الرئيسية التي تتعلق بالحقوق التاريخية والترابية للمغرب. فعمر النزاع يعود إلى سبعينيات القرن الماضي، ووجود المينورسو يرجع إلى التسعينيات، ولم تظهر ورقة حقوق الإنسان إلا كمحاولة لترك ملف الحل معلقا وربح المزيد من الوقت، ونسف جميع المبادرات التي قدمت في هذا الشأن، وعلى رأسها مبادرة المغرب حول الحكم الذاتي التي اقترحها قبل سنوات.

وقد تحولت قضية حقوق الإنسان في الصحراء منذ شهر أبريل من السنة الماضية مجال المزايدات في الصراع الذي تخوضه جبهة البوليساريو والجزائر ضد المغرب، بعد عدة محاولات لتحويل نقطة التركيز إلى هذا الملف. إلا في 25 أبريل من السنة الماضية اتخذ مجلس الأمن الدولي قراره رقم 2099، الذي ركز فيه بشكل خاص على الجانب المتعلق بحقوق الإنسان في نزاع الصحراء، إذ أكد القرار على «أهمية تحسين وضع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، وتشجيع الأطراف على العمل مع المجتمع الدولي لوضع وتنفيذ تدابير مستقلة وذات مصداقية لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، واضعة في اعتبارها التزاماتها ذات الصلة بموجب القانون الدولي»، وتشجيع الأطراف على مواصلة الجهود في كل منهما لزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين». بيد أن القرار نوه في الوقت نفسه بالإجراءات التي اتخذها المغرب في مجال حقوق الإنسان، حتى وإن كان صدور القرار، ومن ضمنها اللجان التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحراء والتفاعل المستمر للمملكة مع الإجراءات الخاصة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وقد منح ذلك القرار لخصوم الوحدة الترابية للمغرب فرصة للتشكيك في كل ما قام به فيما يتعلق بمجال حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية، وتحريك اللوبيات الموالية للجزائر وجبهة البوليساريو في الدول الأوربية لتوجيه الأنظار ناحية الملف الحقوقي، وهو ما قاد الولايات المتحدة الأمريكية في شهر ماي من السنة نفسها، أي بعد أقل من شهر على صدور القرار المشار إليه، إلى تقديم اقتراح أمام مجلس الأمن من أجل توسيع مهمة بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء بالصحراء بحيث تشمل مراقبة حقوق الإنسان، الأمر الذي رفضه المغرب، وكان هناك تدخل من أعلى جهة في الدولة، مما أدى إلى إجهاضه.

وقد كان واضحا أن المغرب يدرك حجم المناورات التي يخطط لها خصوم وحدته الترابية من أجل إدخال نزاع الصحراء في متاهات جديدة، وتحويل الصراع إلى معركة حقوقية لالتقاط الأنفاس، وكان حجم التحدي كبيرا بحيث توقف عنده الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح دورة أكتوبر 2013 للبرلمان، حين أشار الملك إلى أن قضية الصحراء تجتاز مرحلة صعبة تقتضي تركيز الجهود.

بعد أن ما حصل من سباق دبلوماسي طيلة السنة الجارية من أجل إسقاط مناورات الجزائر والبوليساريو، بات على المغرب الانتقال إلى مستوى آخر في مقاربة ملف الصحراء على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتطوير الدبلوماسية الهجومية من أجل شرح وتفسير مواقفه الثابتة، بدل ترك العمل على الخارج والتدخل في الساعات الأخيرة لإنقاذ الموقف والاكتفاء بردود الفعل، فالدبلوماسية المغربية محتاجة إلى العمل المستمر ورفع درجة اليقظة وتسجيل الحضور الدائم، طالما أن ملف الصحراء لا يزال دون حل، وطالما يستمر مجلس الأمن سنويا في معالجة الملف بالشكل الروتيني الذي لا يعني سوى أن المنتظم الدولي عازم على الحسم فيه.

> يأتي القرار الأخير ليضع حدا للمناورات التي استمرت طيلة عام كامل من أجل تحويل ملف حقوق الإنسان في الصحراء إلى شوكة في خاصرة المغرب

بلغزال: مجلس الأمن صحح منزلقات بان كي مون لكنه أقحم حقوق الإنسان في المفاوضات

القرار 2152.. «فخاخ» تحت طاولة المفاوضات على نزاع الصحراء

المهدي السجاري

تنفست الدبلوماسية المغربية الصعداء بعد القرار الأخير لمجلس الأمن الدولي بالتمديد لبعثة «المينورسو» في الصحراء إلى متم شهر أبريل 2015 دون أن يتضمن أي آلية أممية لمراقبة حقوق الإنسان أو إسناد مهامها إلى البعثة الأممية.

لكن خلفيات التقرير وما تضمنه بين سطوره، تؤكد أن الخطر مازال قائما، خاصة في الفقرة التي تشير إلى تأكيده على «أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف»، علاوة على تشجيعه للطرفين على العمل مع المجتمع الدولي على وضع وتنفيذ تدابير تتسم بالاستقلالية والمصداقية لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان، مع مراعاة كل منهما ما عليه من التزامات بموجب القانون الدولي.

بين أبريل 2013 وأبريل 2014 اتخذ المغرب سلسلة إجراءات في مجال حماية حقوق الإنسان، شكلت حجة لمواجهة «مناورة» غير مسبوقة للأمين العام للأمم المتحدة الذي حاول توسيع مهام البعثة الأممية لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، فكان رد المغرب صارما بمكالمة ملكية حاسمة، نبهت بان كي مون إلى طبيعة الوساطة الأممية، بل إن الموقف المغربي وصل حد التهديد بإنهاء مهام بعثة «المينورسو».

كواليس المفاوضات بمجلس الأمن كشفت إلى حد كبير تفهم الدول الكبرى، وبشكل خاص مجموعة أصدقاء الصحراء، لحساسية الملف والموقف المغربي الصارم تجاه أي محاولة لتحوير مهام «المينورسو» والمسار التفاوضي للملف. فكان أن تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع قرار «محايد» يأخذ بعين الاعتبار الخطوات التي اتخذها المغرب، ويدعو في المقابل إلى تحسين حالة حقوق الإنسان.

لكن الأيام التي سبقت صدور القرار الأممي كشفت «ارتجالية» و«لا حياد» الأمين العام للأمم المتحدة، الذي عوض أن يقدم تقريرا موضوعيا، سار في نهج الخصم الرئيسي للمغرب بعدما فتح الشهية على المجهول عندما وضع سنة 2015 كأجل لحل الملف أو إعادة النظر في المسار التفاوضي حول قضية الصحراء، وهو ما يعني حسب عدد من المراقبين، إشارة ضمنية إلى إمكانية إدراج الملف في البند السابع للأمم المتحدة، عوض البند السادس الذي تتم فيه معالجة النزاع بروح التفاوض والتوصل إلى حل سياسي متوافق حوله.

قرار التمديد لبعثة المينورسو حاول إعادة المياه إلى مجاريها بتأكيده على الخلفية القانونية لمعالجة هذا الملف المطروح في إطار البند السادس من ميثاق الأمم المتحدة، والتأكيد على البعد الإقليمي لهذا النزاع ودور دول الجوار، وبشكل خاص الجزائر، في إيجاد حل مقبول لدى الطرفين.

عبد المجيد بلغزال، الحقوقي والخبير في شؤون ملف الصحراء، أكد لـ«المساء» أن القرار الأخير 2152 صحح بعض المنزلقات التي وردت في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، حيث أعاد التأكيد على أننا بصدد البحث عن حل سياسي متفاوض عليه تحت البند السادس، أي أنه غير ملزم ودون أي تهديدات.

وأوضح أن القرار ربط بشكل دقيق ومنهجي بين إيجاد حل سياسي لنزاع الصحراء، وبناء الفضاء المغاربي، وأثر ذلك على الأمن والسلم في الساحل والصحراء، «وهذا الربط ليس اعتباطيا، بل يبين الخلفية المرجعية والرؤية الاستباقية لأطروحة الحكم الذاتي باعتبارها حلا موجها لبناء الفضاء المغاربي، وإيجاد التوازن في الشمال والساحل والصحراء».

وسجل بلغزال أن القرار أعاد التأكيد على أهمية المقترح المغربي وأعاد وصفه بكونه يتسم بالجدية والمصداقية، أكثر من ذلك، يقول المتحدث ذاته، «فإذا كان الأمين العام للأمم المتحدة رتب تقريره فقط على القرار الصادر في أبريل 2013، فإن القرار الأخير أعاد بما لا يدع مجالا للشك أو اللبس التأكيد على الإطار المرجعي المنظم للمفاوضات بدءا بالقرار 1754 الصادر في 2007 إلى حد الآن».

لكن الخطورة التي يحملها قرار مجلس الأمن تتمثل في دعوته الأطراف بشكل صريح إلى أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء، وفي هذا الصدد يوضح بلغزال قائلا: «الإشكال في هذه الفقرة يتمثل في الإضافة التي دعت الأطراف إلى وضع وتنفيذ تدابير تتسم بالاستقلالية والمصداقية لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان».

هذه الجملة الواردة في القرار والمبنية على دعوة صريحة إلى وضع «آليات لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان» تعني حسب بلغزال أن هذه الآليات لا يمكن أن تتأتى إلا بمفاوضات مباشرة أو عبر الوسيط الأممي، وهو ما يؤكد بشكل قاطع أن «الصراع على حقوق الإنسان، الذي أصبح صراعا مركزيا، لم يعد بموجب هذه الجملة مركزيا في الصراع السياسي فقط ولكن مركزيا حتى في مسار المفاوضات المطروح والمرسوم من طرف مجلس الأمن، وستصبح هذه المسألة نقطة ثابتة من أجل التداول فيه، ووضع تدابير والعمل على تنفيذها».

وأكد الخبير في شؤون ملف الصحراء أن «حساسية وخطورة وتعقيدات النزاع حول وضعية حقوق الإنسان سترتفع درجة حرارتها على حساب أصل المشكل المرتبط بالتفاوض من أجل حل سياسي، لأن ما يجري في الجانب المتعلق بحقوق الإنسان هو مجرد تمظهرات لعدم إيجاد الحل السياسي».

وبناء على كل هذه المعطيات، يرى بلغزال أنه «لا يمكن أن ننجح في معركة حقوق الإنسان بشكل مستقل عن السياق العام للبناء السياسي والديمقراطي»، وزاد قائلا: «التحدي الأول لنحافظ على نوع من الجاذبية لمشروع مبادرة الحكم الذاتي التي افتقدناها، والتي سعى تقرير الأمين العام إلى تقويضها، هو أن نسد الهوة التي فتحها تقرير الأمين العام بتشكيكه وسعيه إلى تقويض مبادرة الحكم الذاتي».

وأكد أن المدخل الأساسي الأول هو الاستمرار دون تردد في بناء دولة القانون ودولة المؤسسات وطنيا وجهويا، وفي هذا السياق، يقول بلغزال: «لا بد من الذهاب ودون تردد نحو بناء جهوية سياسية حقيقية بمعايير تعطي للساكنة الحق في هيئة تنفيذية وتشريعية وقضائية، لتكون هذه الجهوية كإطار مؤسساتي انتقالي يؤهل الصحراء للحكم الذاتي»، مشيرا إلى أنه «ضمانا لنجاح هذا المشروع يجب أن تأتي هذه المبادرة في إطار بناء جهوي متكامل يعم جميع الجهات».

أما على مستوى السياسات العمومية فيرى بلغزال «ضرورة القطع مع كل أشكال الفساد والريع، وتفعيل مقتضيات الدستور بربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحرير الطاقات وإقرار عدالة اجتماعية حقيقية، لأن ذلك هو الكفيل بنزع فتيل الكثير من الألغام التي يكون أصلها اجتماعيا أو حقوقيا أو ثقافيا أو تدبيريا، وليس بالضرورة سياسيا. وبالتالي يجب وقف الفساد وإعمال القانون».

أما في مجال حقوق الإنسان، يضيف المتحدث ذاته، فالمجلس الوطني ولجانه الجهوية، وأخذا بعين الاعتبار أن التقرير والقرار سجلا أن المغرب يتجاوب بشكل جيد مع الآليات الدولية والمساطر الخاصة، وأخذا على التحول والدور الذي تلعبه المؤسسة الوطنية واللجان الجهوية، فكل ذلك يعني أن التحدي والمسؤوليات أصبحت أكبر على المؤسسة الوطنية واللجان الجهوية.

وسجل أن «المطلوب اليوم هو بلورة رؤية استراتيجية دقيقة في مجال حقوق الإنسان، وأن نجعل منها مركز السياسات العمومية في جميع المجالات، وأن يكون المجلس الوطني هو قائد هذه الاستراتيجية، وأن نخرج هذه المؤسسة الوطنية من دائرة التجاذب السياسي، ونمدها بالإمكانيات والوسائل الكفيلة بالاضطلاع بمهامها».

واستطرد الخبير في ملف الصحراء قائلا: «نحن أمام قضية مصيرية، ولا داعي اليوم إلى التجاذب في هذا الموضوع، بل يجب مد هذه المؤسسة بكافة الوسائل والإمكانيات اللازمة للقيام بدورها، إضافة إلى دعم وتيسير التواصل بين اللجان الجهوية وبقية القطاعات المتدخلة في مجال الحماية، وأن تكون هناك علاقة مبنية على الثقة والحياد والمهنية والمسؤولية بين اللجان الجهوية وبقية المتدخلين في حماية حقوق الإنسان»، مؤكدا على ضرورة النهوض بالحماية عبر مساطر دقيقة تعتمد المهنية والمعايير الدولية.

وأكد بلغزال أنه بالإضافة إلى التحدي المؤسساتي المرتبط بالجهوية والسياسات العمومية، فالتحدي الأكبر مرتبط بوجود أحزاب سياسية متماسكة ومرتبطة بقضايا الناس، قادرة على التأطير تخلق توازن مجتمعي.

وإذا كان قرار مجلس الأمن الدولي نزع كثيرا من الألغام التي كانت ستفجر مستقبل المفاوضات حول النزاع، فإن المناورات التي سبقت القرار أكدت فشل الأمم المتحدة إلى حد الآن في مساعيها لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية بهذا الملف الشائك، في ظل انعدام إرادة الأطراف الأخرى للتوصل إلى حل سياسي متفاوض عليه، مقابل مبادرة مغربية جادة وصادقة، بوسعها أن تكون أساسا للحل المنشود.

> كواليس المفاوضات كشفت تفهم الموقف المغربي الصارم تجاه أي محاولة لتحوير مهام «المينورسو» والمسار التفاوضي للملف

اتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومعهد التنوع الإعلامي

22/9/7

تم مؤخرا بالرباط التوقيع على اتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومعهد التنوع الإعلامي (ميديا دايفيرسيتي انستيتوت) بهدف تعزيز ثقافة التنوع في وسائل الإعلام.

وتهدف هذه الاتفاقية التي وقعها كل من إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ونيك كارتر، الاستشاري في وسائل الإعلام والاتصال لدى معهد التنوع الإعلامي إلى تنظيم دورات تدريبية لفائدة أعضاء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان لمساعدتهم على النهوض بالتنوع من خلال الإعلام.

إدريس اليزمي

وقال إدريس اليزمي في تصريح للصحافة إن هذه الدورات التدريبية ستركز على مفهوم التنوع الذي ورد في ديباجة الدستور المغربي، مضيفا أن الهدف هو دراسة الوسائل الكفيلة ب، ضمان هذا التنوع وأيضا سبل التعبير عن هذا التنوع في الصحافة الجهوية والوطنية».

وأضاف « إننا نجهل جزءا من تاريخنا وأيضا من حاضرنا المتعدد والتعددي، مسجلا بأن «قضية الهجرة تمثل نموذجا ملموسا في هذا الصدد لأنه يتعين علينا استقبال لغات وثقافات وديانات أخرى فوق أرضنا».

وقال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يجب أن نتعلم كيف نتوجه نحو الناس ونفهم ماهيتهم والتعبير عن هذا الواقع، مضيفا « إننا سنبدأ بهذه الندوة الموجهة لأعضاء اللجن الجهوية قبل أن نطور هذه المبادرة في اتجاهات متنوعة ».

ومن جهتها، أشارت انتصار الراشدي مديرة مكتب (ميديا ديفيرسيتي انستيتوت) بالمغرب في تصريح مماثل إلى أن هذه الاتفاقية تهدف إلى إدماج مفهوم التنوع في عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان سواء على المستوى الجهوي أو الوطني إضافة إلى استراتيجيات النهوض بانشطة الولوج للمعلومة.

وأضافت أن هذه الاتفاقية تتضمن أيضا تنظيم أربع موائد مستديرة جهوية حول موضوع حقوق الإنسان وعلاقتها بوسائل الإعلام حسب السياق الجهوي.

وأوضحت أن هذه الدورات التكوينية تهدف إلى مساعدة الفاعلين المؤسساتيين وفي المجتمع المدني على فهم مبدأ التنوع وإدماجه في عملهم اليومي بهدف الدفاع عن الأقليات في وسائل الإعلام بشكل مهني وبناء.

من جهته، سجل نيك كارتر أن دورات التكوين هذه ترمي لتمكين المشاركين من تقنيات عملية لتعزيز العلاقات مع وسائل الإعلام وبلورة حملات إعلامية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والوصول إلى الجمهور المستهدف.

وأضاف أن هذه الدورات تطمح أيضا إلى مساعدة المشاركين وفق مقاربة منهجية ، على بلورة مخططات إعلامية ناجحة توصل رسائل واضحة من أجل تعزيز النهوض بالتنوع وعدم التمييز وحقوق الأقليات.

وقد تميز حفل التوقيع على الاتفاقية بإطلاق الدورة التكوينية الأولى والتي تستغرق ثلاثة أيام لفائدة أعضاء اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

بعد واشنطن: اليزمي يروج لمجلس حقوق الإنسان في باريس

الحملة الدبلوماسية لتقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الرأي العام الدولي وصناع القرار في العواصم الدولية، تنتقل من واشنطن لتحط رحالها بباريس ، رئيس المجلس ادريس اليزمي عقد بباريس، لقاء مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية. وأفاد مصدر دبلوماسي مغربي بأن اللقاء ترأسته السيدة إليزابيت غيغو رئيس اللجنة، بحضور عدد من النواب الفرنسيين. وأضاف المصدر ذاته أن اليزمي اغتنم هذه المناسبة لإطلاع النواب الفرنسيين على اختصاصات وأنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، حيث أبرز في هذا الإطار الطابع التعددي والمستقل للمجلس، مما يجعل منه مؤسسة لحقوق الإنسان من «الدرجة الأولى» حسب معايير الأمم المتحدة. ويشار إلى أن مجلس الأمن أشاد في قراره الأخير بالجهود التي يبذلها المغرب في مجال حقوق الإنسان، عبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

اليزمي يلتقي بباريس أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية

306013

عقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، مؤخرا بباريس، لقاء مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية.وأفاد مصدر دبلوماسي مغربي بأن اللقاء ترأسته إليزابيت غيغو رئيسة اللجنة، بحضور عدد من النواب الفرنسيين.وأضاف المصدر ذاته أن السيد اليزمي اغتنم هذه المناسبة لإطلاع النواب الفرنسيين على اختصاصات وأنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، حيث أبرز في هذا الإطار الطابع التعددي والمستقل للمجلس، مما يجعل منه مؤسسة لحقوق الإنسان من "الدرجة الأولى" حسب معايير الأمم المتحدة.يشار إلى أن مجلس الأمن أشاد في القرار الذي صادق عليه الثلاثاء المنصرم بالإجماع، والذي يمدد بموجبه مهام (المينورسو) لسنة ، بالجهود التي يبذلها المغرب في مجال حقوق الإنسان، عبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.وأقر مجلس الأمن وأشاد في قراره بالإجراءات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب لتعزيز دور اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون.

Conseil national des droits de l'Homme

صور: الLMDHترصد وضعية معتقل "قلعة مكونة"

الكتابة الاقليمة للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان بزاكورة

تماشيا مع البرنامج المسطر في شان القافلة الحقوقية المبرمة من طرف الكتابة الإقليمية للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان بزاكورة وبعد اللقاء الذي تم عقده مع المجتمع المدني بتنغير ، انتقل أعضاء المكتب الإقليمي إلى معتقل قلعة مكونة يوم الأحد 4 ماي 2014 على الساعة 11 صباحا ، وبمجرد وصوله إلى بوابة المعتقل حضر أعوان السلطة الدين قاموا بفتح بابه ، وقد تم القيام بجولة حول جنباته الداخلية ، وزيارة زنازنه وجميع أمكنته سجل المكتب مايلي :

- إن المعتقل يعتبر ذاكرة الشعب المغربي عامة ، إلا إن الإهمال الذي تعرض له أدى إلى انهيار بعض أجزائه وتصدع جدرانه الداخلية وتلاشي أسقفته .
- أصبح المعتقل ملجأ للمنحرفين الذين يحجون إليه في بعض الأحيان لاستغلاله في قضاء أغراضهم .
- جزء من المعتقل في وضعية خطيرة يتطلب التدخل لترميمه.
- غياب بعض أبوابه الداخلية والأعمدة الخشبية المستعملة في السقف.

>وأمام هذا الوضع المقلق يطالب المكتب الإقليمي بمايلي:
>التدخل العاجل والفوري لحفظ هذه الذاكرة .
>تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة .
>تنفيذ **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** التزاماته في هذا الاتجاه.

http://www.zagorapress.com/details-16865.html

باريس: اليزمي يلتقي أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية

عقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، مؤخرا بباريس، لقاء مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية.

وأفاد مصدر دبلوماسي مغربي بأن اللقاء ترأسته إليزابيت غيغو رئيسة اللجنة، بحضور عدد من النواب الفرنسيين.

وأضاف المصدر ذاته أن اليزمي اغتنم هذه المناسبة لإطلاع النواب الفرنسيين على اختصاصات وأنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، حيث أبرز في هذا الإطار الطابع التعددي والمستقل للمجلس، مما يجعل منه مؤسسة لحقوق الإنسان من "الدرجة الأولى" حسب معايير الأمم المتحدة.

يشار إلى أن مجلس الأمن أشاد في القرار الذي صادق عليه الثلاثاء المنصرم بالإجماع، والذي يمدد بموجبه مهام (المينورسو) لسنة ، بالجهود التي يبذلها المغرب في مجال حقوق الإنسان، عبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأقر مجلس الأمن وأشاد في قراره بالإجراءات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب لتعزيز دور اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون.

http://www.horiapress.com/news6739.html
http://tiznitnews.com/05/03/9049.html

نواب "البام" يُطالبون بتشكيل لجنة إستطلاعية عاجلة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية

دعا فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بالمجلس، من أجل تشكيل لجنة برلمانية للقيام بمهمة استطلاعية مؤقتة لمؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.

وقالت الوثيقة العاجلة، أنّ برنامج الزيارة الاستطلاعية هذا سيشمل حتى المكاتب الجهوية للمجلس الموجودة بالأقاليم الجنوبية.

كما أكدَ الطلب "البامي" أنّ الهدف من هذه المهمة الاستطلاعية، هو الوقوف على مدى توفر المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الإمكانيات والبرامج المقررة للقيام باختصاصاته على أحسن وجه في مجال حقوق الإنسان.

http://www.saharadiario.com/news1454.html

مستقبل المغرب العربي بعد تمديد بعثة الـ"مينورسو"

مع نهاية الشهر الماضي تنفست الدبلوماسية المغربية الصعداء واجتاز السّاسة في الرباط بنجاح امتحانًا عسيرًا حول قضية "الصحراء الغربية"، التي تعتبرها المغرب جزءًا لا يتجزأ من أراضيها، بينما تطالب جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر بانفصالها عن المغرب وإقامة دولة مستقلة تجمع "الشعب الصحراوي" سواء الموجودين منهم في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية أو في "الشتات" كلاجئين في منطقة تندوف بالجنوب الجزائري.

فقد مدد مجلس الأمن الدولي بموجب القرار 2152، مهمة بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية (مينورسو)، سنة واحدة أي إلى 30 أبريل 2015، مجددًا دعوته في القرار ذاته الجزائر إلى تسجيل ساكنة مخيمات تندوف.

ودعا مجلس الأمن أيضًا في القرار الذي تمت المصادقة عليه بإجماع الأعضاء الـ15، الأطراف ودول الجوار إلى التعاون "بشكل تام مع منظمة الأمم المتحدة ومع بعضهم البعض والانخراط بعزم من أجل تجاوز المأزق الحالي والتقدم بنحو حل سياسي".

ارتياح مغربي
المغرب سارعت مباشرة بعد إصدار القرار الأممي إلى التعبير عن "ارتياحها"، وأشاد ممثل المغرب الدائم لدى مجلس الأمن الدولي، عُمر هلال، بقرار مجلس الأمن بتمديد مهمة الـ"مينورسو" دون إدراج آلية مراقبة حقوق الإنسان واصفًا إياه بـ"الحكيم".

الدبلوماسي المغربي أوضح أن "مجلس الأمن بحكمته الكبيرة رحَّب بالمبادرات المغربية في مجال حقوق الإنسان وإصلاح القضاء العسكري والخطوات التي **اتخذها المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتوقيع المغرب على المعاهدة الدولية بشأن الاختفاء القسري**".

وزارة الخارجية المغربية وبعدما عبَّرت عن "الارتياح" إزاء القرار الأممي الجديد، ذكرت أن مجلس الأمن يؤكد من خلال هذا القرار، "بشكل قوي ومن دون أي لبس، النهج الذي اتبعه خلال السنوات الأخيرة في معالجة هذه القضية".

وزادت الخارجية المغربية موضحة أن أعضاء المجلس (الأمن الدولي) "قد جددوا دعمهم للمسلسل الحالي الرامي إلى تيسير التوصل إلى حل وأخذوا بشكل جلي مسافة إزاء التوصيات الخطيرة، والتلميحات المستفزة والمقاربات المنحازة والخيارات الخطيرة التي تضمنها التقرير الأخير للأمانة العامة للأمم المتحدة"، مذكرة بأن الملك محمد السادس، كان قد أبرز خلال اتصاله الهاتفي مع الأمين العام للأمم المتحدة ضرورة الاحتفاظ بمعايير التفاوض كما حددها مجلس الأمن، والحفاظ على الإطار والآليات الحالية لانخراط منظمة الأمم المتحدة.

مون والانحياز!
ماذا يعني ذلك؟ المملكة المغربية كانت قبل أسبوع من صدور القرار الأممي الجديد قد "صُدمت" بفحوى تقرير مرفوع من الأمين العام الأممي بان كي مون، إلى مجلس الأمن الدولي، وصَف فيه مون قضية الصحراء بأنها "ملف تصفية استعمار"، ودعا مجلس الأمن إلى ضرورة توسيع مهام بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية الصحراوية المتنازع عليها، وفي منطقة تندوف بالجنوب الجزائري، حيث يوجد اللاجئون الصحراويون.

http://www.alwasat.ly/ar/news/world/16314/

واعتبرت المغرب وصف "تصفية استعمار" غير محايد وهو يكاد ينطبق مع أطروحة جبهة البوليساريو ومعها الجزائر الداعمة لها، واللتين تعتبران المغرب بلد "احتلال"، عدا عن أن توسيع مهام بعثة الـ"مينورسو" لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، كما جاء في تقرير الأمين العام الأممي، يعتبر أيضًا "انحيازًا" إلى صف "الخصوم" بتعبير الدبلوماسية المغربية أو "المعادين لوحدة " التراب الوطني.

ولذلك فإنه كان طبيعيًّا أن "تنتفض" المغرب رسميًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا، وبالإضافة إلى أن العاهل المغربي الملك محمد السادس، اتصل هاتفيًّا بالأمين العام الأممي ليبلغه احتجاج المملكة ضد ما تضمنه تقريره، وهو الاحتجاج الذي تبعه آخر قدَّمه في شكل مذكرة مندوب المغرب بالأمم المتحدة للأمين العام، فإن أصواتًا سياسية مغربية ارتفعت مطالبة بسحب بعثة الأمم المتحدة من الصحراء وإنهاء مسلسل المفاوضات مع جبهة البوليساريو الذي دخلته المغرب طوعًا لا كرهًا، وفي سياق آخر غير السياق الدولي الحالي، أي في سنة 1991 عندما تم وقف إطلاق النار بين المغرب وميليشيات البوليساريو والقبول بوجود البعثة الأممية التي كان من المفترض أن تشرف على استفتاء لتقرير مصير الصحراء، وهو "المسلسل" الذي لم يتم لحد الآن، وبدل إجراء الاستفتاء الذي برزت عوائق موضوعية تحول دون إنجازه، تم التوجه إلى إجراء مفاوضات مباشرة وغير مباشرة بين الأطراف، لم تسفر لحد الآن على نتائج.

أسف البوليساريو

البوليساريو لم تخف "تذمرها" من القرار الذي يصب في الغالب لفائدة المغرب، وندد ممثل جبهة البوليساريو لدى الأمم المتحدة أحمد بخاري بالقرار، معبرًا عن "أسف" الجبهة لكون بعثة حفظ السلام الدولية في الصحراء هي البعثة الوحيدة في العالم التابعة للأمم المتحدة التي لا تتوفر على تفويض لمراقبة وضع حقوق الإنسان على الأرض ورفع تقارير بشأنها، كما قال.

القرار الأخير "رحبت" به أيضًا الجزائر وكالعادة تضمن بيان ترحيب الجزائر عبارات تعتبرها المغرب مستفزة لوحدة أراضيها، خاصة عندما يتضمن كلام الساسة في الجزائر عبارات من قبيل ضرورة منح حق تقرير مصير "الشعب الصحراوي"، ما يعني ضمنيًّا أن هناك شعباً مغربيًّا وآخر صحارويًّا يريد تقرير مصيره وهو –هنا– الاستقلال عن المغرب، الذي يعتبر أحد المحددات الأساسية في السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا ما يجعل العلاقة بين الجزائر والمغرب يسودها كثيرٌ من التوتر عبر سنوات، بل وهو ما يجعل الحدود بين البلدين مغلقة منذ العام 1994، على الرغم من كل الدعوات المغربية بفتحها، إلا أن الجزائر تتذرع بتهريب المخدرات من المغرب لتواصل إغلاقها.

معركة

لقد بات تاريخ التمديد لولاية بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء معركة دبلوماسية تتجدد سنويًّا مع نهاية شهر أبريل من كل عام. ويبدو أن المغرب نجح حتى الآن بدعم من بعض القوى خاصة فرنسا وهذه السنة الولايات المتحدة الأميركية التي قدمت مسودة القرار 2152، في كسب الرهان حول ما يتعلق بملف حقوق الإنسان، وهي الورقة التي حاولت البوليساريو والجزائر ومعهما بعض المنظمات الحقوقية في السنوات الأخيرة استغلالها ضد المغرب وذلك بقصد "النَيْل من سيادتها" على الصحراء عبر تخويل البعثة الدولية بمراقبة هذه الحقوق.

كسبت المغرب الرهان أيضًا لأن القرار بالإضافة إلى أنه لم يوصِ بتكليف البعثة الدولية بمراقبة حقوق الإنسان، فإنه أشاد بالجهود المغربية في هذا الموضوع وتحديدًا بمهام "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" الذي يعتبر مؤسسة وطنية مستقلة مهمتها مراقبة حقوق الإنسان، وهو ما يراه المغرب كافيًا ولا يستدعي تدخل منظمات أو هيئات دولية.

الصراع لا يزال قائمًا إذن بين المغرب من جهة والبوليساريو والجزائر من جهة أخرى، وهو ما يضيع على منطقة المغرب العربي فرصة اندماج حقيقي، ظل البعض يمني النفس في تغيير على مستوى السلطة في الجزائر لعله يسهم في تبديد الغيوم بين الجارين الشقيقين، لكن لا شيء تغير مع إصرار النظام الجزائري الحالي على البقاء ولو على كراسي متحركة.

مصر العربية تترأس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي

واختارت الجمعية العمومية المجلس القومى لحقوق الإنسان المصرى لرئاسة الشبكة اعتباراً من منتصف الشهر القادم عقب انتهاء ولاية **المجلس الوطنى لحقوق الإنسان (المملكة المغربية)** الذى يرأس الدورة الحالية للشبكة .

كما اختارت الجمعية العمومية المركز الوطنى لحقوق الإنسان (الاردن) نائباً لرئيس الشبكة تمهيداً لتوليه الرئاسة بعد انتهاء ولاية المجلس القومى لحقوق الإنسان المصرى .

واستكملت الجمعية العمومية إقرار الوثائق التنظيمية والتوجيهية لأعمال الشبكة ، فأقرت النظام الداخلى للشبكة ، وخطتها الإستراتيجية وخطط العمل التشغيلية للأعوام "2014 – 2016 " ، كما أقرت التقرير السنوى لأعمال الشبكة وتقريرها المالى .

كما اطلقت موقعها الإلكترونى الذى سوف يتيح كل أدبيات الشبكة العربية وأنشطتها وما يتصل بها من معارف وخبرات .

كما ناقشت تفصيلاً فاعليات تأسيس المحكمة العربية لحقوق الإنسان التى أقرتها القمة العربية ، والمؤتمر الذى سوف تنظمه المؤسسة الوطنية البحرينية لحقوق الإنسان لمناقشة الخطة التنفذية لتأسيس المحكمة (من 25 – 28 مايو 2014) بمشاركة المؤسسات الأعضاء فى الشبكة والمحاكم الإقيلمية العاملة فى افريقيا وأروبا والامريكتين المتخصصة فى حقوق الإنسان

وفي ختام الجمعية العمومية وجهه المشاركون الشكر للمجلس الوطنى لحقوق الإنسان(المغرب) على جهوده البناءه فى استكمال الجهود التأسيسية للشبكة خلال فترة ولايته ، وللجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (قطر) على جهودها الفاعلة فى تأسيس الشبكة ، وللمجلس القومى لحقوق الإنسان (مصر) على استضافته لاجتماع الجمعية العمومية للشبكة .

كما وجهه شكراً للجهاز التنفيذى للشبكة الذى استطاع بجهد مقدر أن يستوعب مختلف الأراء التى اعربت عنها المؤسسات العضوة خلال المرحلة التأسيسة حتى جاءت فى نهاية الأمر معبرة عن جماع رؤى المؤسسات الوطنية العربية .

المعروف أن اجتماع الجمعية العمومية للشبكة يتوج سلسلة طويلة من الاجتماعات الدوؤبة للمؤسسات الوطنية بدأت منذ منتصف العقد الماضى، وتناوبت استضافتها بلدان المنطقة وعبرت موجات التغيير التى شاهدتها البلدان العربية ، لكنها نجحت فى أن تظل فضاءً حراً لحوار جاد حول سبل النهوض بحقوق الإنسان فى الوطن العربى .

ويجرى إعداد وتوثيق وافى لاجتماع الجمعية العمومية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية وسوف يتم توفيره ومعه كل الوثائق التأسيسية على الموقع الإلكترونى للشبكة ومواقع المؤسسات الوطنية العضوة فى الشبكة .

http://www.el-balad.com/933478

ممثل منظمة اليونيسكو بالمنطقة المغاربية وسفيرة السويد بالمغرب يشيدان بجهود المغرب في مجال النهوض بحرية الصحافة

أشاد السيد مايكل ميلوارد، ممثل منظمة اليونيسكو في المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس، والسيدة آنا أمركرن، سفيرة مملكة السويد بالمغرب، بالجهود التي يبذلها المغرب في مجال النهوض بحرية الصحافة.

السيد مايكل ميلوارد، الذي كان يتحدث في لقاء دراسي حول موضوع "أجندة ما بعد 2015: أهمية وسائل الإعلام وحرية الإخبار من أجل التنمية في المغرب"، الذي نظم، يوم السبت 3 ماي، بالرباط، بتعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) ووزارة الاتصال، احتفاء باليوم العالمي لحرية الصحافة، ثمن الجهود التي يبذلها المغرب في مجال النهوض بحرية التعبير وحرية الصحافة، في خضم حديثه عن المعايير التي تستند إليها منظمة اليونيسكو في تقييم مستوى احترام حرية الصحافة، والتي تشمل الحق في الوصول إلى المعلومة واستقلالية وسائل الإعلام والمهنية. كما أكد السيد ممثل منظمة اليونيسكو على أهمية الأوراش التي انخرط فيها المغرب، والتي تهم أساسا تطوير البيئة القانونية المؤطرة لقطاع الصحافة والنشر وتعزيز ضمانات ممارسة المهنة ودعم قدرات الصحفيين، مشيرا كذلك في تعليق على التصنيفات الدولية الخاصة بحرية الصحافة، على أن منظمة اليونيسكو "ليست طرفا في هذه التصنيفات". وبعد الإشارة إلى العلاقة القائمة بين برنامج أهداف الألفية للتنمية وضرورة إرساء إعلام تعددي ومستقل وحر، أشاد السيد ممثل منظمة اليونيسكو بكون "المغرب من الدول التي تنشر بشكل تلقائي التقارير المتعلقة بمستوى تحقيق أهداف الألفية".

من جهتها، أشارت السيدة آنا أمركرن، سفيرة مملكة السويد بالمغرب، في معرض حديثها عن الجهود التي تبذلها دولة السويد للرقي بحرية الصحافة والتعبير على مستوى العالم، إلى أنه "في الوقت الذي تسجل فيه وسائل الإعلام انتهاكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يشهد المغرب تقدما في مجال إقرار حرية الصحافة"، بالنظر إلى الأهداف التي سطرها المغرب في مجال تحقيق أهداف الألفية، مشيرة في نفس الوقت، إلى استمرار وجود بعض التحديات التي يستوجب العمل لتجاوزها. السيدة آنا أمركرن، شددت في كلمتها كذلك على "أهمية الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام في مجال إرساء قواعد الديمقراطية والنهوض بالتنمية وتعزيز الحكامة الجيدة".

وفي كلمة له، افتتح بها أشغال هذا اليوم الدراسي، أبرز السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، الجهود التي يبذلها المغرب في مجال النهوض بحرية الصحافة، تنزيلا لمقتضيات الدستور وتفعيلا لالتزامات المغرب الدولية، وخاصة في مجال إصلاح قوانين الصحافة والنشر، حيث أعلن عن الانتهاء من إعداد مشروعي قانوني المجلس الوطني للصحافة والنظام الأساسي للصحفي المهني، مبينا المستجدات الهامة التي جاء بها هذين المشروعين، ومعلنا عن قرب الانتهاء من إعداد مشروع قانون الصحافة وكذا المقتضيات الخاصة بالمهن المساعدة للصحافة.

السيد الوزير أشار كذلك، إلى أن "هذه المقتضيات الهامة ستتعزز بخطوات أخرى سواء تعلق الأمر باستكمال تحرير المشهد السمعي البصري، أو تعزيز استقلالية وسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية وإرساء مبادئ الخدمة العمومية، أو بتطوير المقتضيات القانونية لقانون الاتصال السمعي البصري"، مشيرا كذلك إلى الإصلاح المرتبط بمنظومة الدعم الجديدة للصحافة المكتوبة. السيد الوزير، أشار، من جهة أخرى، إلى التحديات التي زالت مطروحة والتي تهم أساسا حالات الاعتداء على الصحفيين بالرغم من كونها محدودة، وإشكالية استقلالية الصحفيين. السيد الوزير توقف، بعد ذلك، عند التصنيفات الدولية الخاصة بحرية الصحافة، والتي تعتبر، على حد تعبيره، غير منصفة ولا تعكس بدقة واقع حرية الصحافة ببلادنا".

وقد شهد هذا اللقاء الدراسي تنظيم ورشتين تطرقتا لمواضيع "وسائل الإعلام وحرية الإخبار في خدمة التنمية بالمغرب" و "أخلاقيات المهنة والتنظيم الذاتي".

وعرف اللقاء حضور وزيري الاتصال السابقين السيد محمد العربي المساري والسيد خالد الناصري. وقد شارك في هذا اللقاء العديد من الهيئات المدنية والنقابية وخصوصا النقابة الوطنية للصحافة المغربية والفيدرالية المغربية لناشري الصحف، وممثلين عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، بالإضافة إلى فعاليات وباحثين أكاديميين.

http://www.allpress.pro/preface/211369

5è édition du Women's Forum à Essaouira : Le doigt sur la plaie…

Sous le le thème « la régionalisation au féminin », le Women's Tribune, que préside l'infatigable et opiniâtre Mme Fathia Bennis, a tenu son colloque annuel les 2 et 3 mai derniers dans sa ville fétiche, Essaouira, en présence d'une pléiade d'intellectuelles, militantes féministes, représentantes de la société civile et d'ONG qui s'activent dans le champ social et pour l'approche Genre.

On y a remarqué des invitées de marque, venue d'Europe, du Maghreb et d'Afrique, telles Mmes Emma Bonino, Femme d'Etat italienne, Aminatou Keita, ancienne ministre de la Culture du Mali, Maria Reig Moles, businesswoman andorraise, Bariza Khiari, première vice-présidente du Sénat français, Michèle Saban, vice-présidente de la région Île de France, Faïza Kéfi, ancienne présidente de la Cour des Comptes de Tunisie, Wassila Tamzali, écrivaine algérienne, etc. mme Meriem Bensalah-Chaqroun, présidente de la CGEM, fut également de la séance d'ouverture, afin de marquer son engagement dans le combat féministe national.

L'autre moitié de l'humanité était également présente, avec en tête de liste, les conseiller de SM le Roi, André Azoulay, hôte du colloque et Omar Azziman, Rachid Benmokhtar, ministre de l'Education nationale, mais aussi Ali Bouabid, enseignant-chercheur et président délégué de la Fondation Abderrahim Bouabid, **Driss El Yazami, président du CNDH** et du CCME, Mohamed Chafiki, Directeur de la DEPF au ministère des Finances, Fathallah Oualalou, maire de Rabat, Hassan Aourid, historien et politologue, Aziz Daouda, le « faiseur de médailles d'or en athlétisme », Younès El Mechrafi, DG de La Marocaine des Jeux et des Sports, Abbad Andaloussi, président d'Injaz Al Maghrib, etc.

Et, last but not least, Bertrand Delanoe, qui fut de 2001 à mars 2014, Maire de Paris, venu à Essaouira pour marquer à la fois son engagement maghrébin, lui qui est né à Bizerte en Tunisie, et aussi son combat résolu et jamais démenti en faveur de la parité et qui a fait de la Mairie de Paris, l'exemple le plus accompli de l'égalité des genres en termes de responsabilités et de partage du pouvoir de décision municipal en France.

http://www.lnt.ma/actualites/5e-edition-du-womens-forum-a-essaouira-le-doigt-sur-la-plaie-102208.html

LE MATiN.ma

Les avancées du Maroc sous-estimées, selon le ministère de la Communication

1531916

Le ministère de la Communication promet plus de transparence en matière d'octroi de subventions à la presse écrite.

Les appréciations faites de la situation de la presse au Maroc divergent. Alors que Freedom House classe le Maroc parmi les derniers du peloton, le ministère de la Communication estime que les critères de classement sont à revoir. Mais le rapport du SNPM n'arrange pas les choses. Le retard accusé dans la promulgation des lois devant garantir la liberté de la presse est fortement critiqué.

Le rapport du Syndicat national de la presse marocaine (SNPM) sur la liberté de la presse au Maroc pour la période allant du 2 mai 2013 au 2 mai 2014 ne fait pas dans la dentelle. Le document, qui a été présenté vendredi dernier au siège du syndicat à Rabat, a mis le doigt sur les lacunes du secteur. Le rapport, disponible sur le site internet du SNPM, a notamment focalisé l'attention sur le retard à rattraper en matière législative ainsi que sur les conditions de travail des journalistes. Cette année, le rapport s'est aussi penché sur la situation des établissements médiatiques publics et privés. Sur le plan législatif, le rapport critique ce qu'il a appelé «un retard» dans la promulgation des lois nécessaires pour accompagner la réforme constitutionnelle de 2011 et garantir la liberté de la presse. À ce jour, ni le Code de la presse et de l'édition ni le statut du journaliste professionnel n'ont été promulgués, déplore le rapport. S'agissant du projet de loi sur l'accès à l'information, le président du SNPM, Younes Moujahid, s'est montré critique : «Je peux vous affirmer que ce projet est creux, car il ne précise pas les garanties de la transparence et les mécanismes d'exercice de ce droit». Le rapport publié par le SNPM à la veille de la Journée internationale de la presse est aux antipodes donc du rapport annuel relatif à la liberté de la presse de 2013, rendu public au mois de mars dernier par le ministère de la Communication. Dans ce rapport, le ministère de la Communication avait mis en relief les différentes avancées réalisées par ce département. Mustapha Ek Khalfi, le ministre de la Communication et porte-parole du gouvernement, qui a pris part samedi aux travaux d'une journée d'étude sur l'importance des médias et de la liberté de presse dans le développement du Maroc, s'est montré ouvert aux critiques constructives et logiques émanant des institutions de défense des droits de l'Homme comme le CNDH ou des organismes professionnels comme le SNPM. Toutefois, ce responsable gouvernement n'a pas caché sa déception vendredi dernier quant au rapport sur la liberté de la presse dans le monde rendu public il y a quelques jours par Freedom House. Selon lui, ce rapport «n'est pas équitable» à l'égard du Maroc et «ne reflète point la réalité de la pratique journalistique dans le Royaume». «Bien que le Maroc ait grimpé de 7 places dans le classement établi par Freedom House, ce classement demeure inéquitable et ne reflète pas la réalité de la liberté de la presse au Maroc», a-t-il précisé lors d'un point de presse à l'issue du Conseil du gouvernement. ■ A. Lahrache

> *Le rapport critique «le retard» dans la promulgation des lois nécessaires pour accompagner la réforme constitutionnelle de 2011 et garantir la liberté de la presse.*

La crédibilité du classement en question

À l'occasion de la Journée internationale de la liberté de la presse, l'ONG Freedom House a émis son rapport annuel sur la liberté de la presse dans le monde. Sur les 197 pays recensés, le Maroc a été classé au 147e rang. Le Royaume gagne ainsi deux places par rapport au dernier classement, mais reste toujours dans la case des pays «Non libres» selon l'ONG.

Réagissant à ce rapport, le ministre de la Communication et porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi, s'est dit surpris des conclusions qui y figurent et qu'il a qualifiées d'injustes. Selon le responsable, le rapport a classé le Maroc derrière des pays qui ont traduit des journalistes devant des tribunaux militaires et qui les ont condamnés à des peines de prison ferme. Cette comparaison est insoutenable selon El Khalfi pour remettre en question la crédibilité de ces classements internationaux.

Conseil national des droits de l'Homme

Intervention de Driss El Yazami lors de la 5-ème édition du Women's Tribune.

Intervention samedi (03/05/14) à Essaouira, du président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** Driss El Yazami, lors de la 5-ème édition du Women's Tribune placé cette année sous le thème "La régionalisation au féminin".

http://www.map.ma/fr/phototheque/intervention-de-driss-el-yazami-lors-de-la-5-eme-edition-du-womens-tribune

Maroc: Convention entre le CNDH et le Media Diversity Institute pour renforcer la diversité dans les médias

Le président du CNDH, Driss El Yazami et Nick Carter, consultant en médias, communication et cohésion auprès du Media Diversity Institute (MDI) ont apposé leur signature sur une convention ce lundi 28 avril dans le but de renforcer la culture de la diversité dans les medias.

L'objectif de cette convention est double. D'une part, examiner les moyens de garantir la diversité et rendre compte de cette diversité dans la presse régionale et nationale. D'autre part, elle vise la formation des membres des commissions régionale des droits de l'Homme vis-à-vis de cette notion de diversité.

"Nous ignorons une partie de notre histoire mais aussi de notre présent qui est pluriel et pluraliste" et "la question de l'immigration est un exemple concret puisque nous devons accueillir d'autres langues, cultures et religions dans notre territoire" a souligné M. Driss El Yazami.

Il s'agit en fin de compte d'une convention se situant dans un processus d'intégration avec pour but le reflet dans les medias de l'hétérogénéité de la population marocaine, natifs et étrangers compris.

http://www.art19.ma/list-divers/2864-maroc-convention-entre-le-cndh-et-le-media-diversity-institute-pour-renforcer-la-diversit%C3%A9-dans-les-m%C3%A9dias.html#.U2d09PldW_s

MAROC – La "disparition forcée" : entre "IER" et aujourd'hui

Un peu moins d'une année s'est écoulée depuis que le Maroc a ratifié la Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées. Une convention adoptée le 20 décembre 2006, au terme de la 61ème session de l'Assemblée générale de l'Organisation des Nations Unies (ONU), et coulée dans la résolution A/RES/61/177. Mais, comme dans bien d'autres domaines, si le Maroc, souvent qualifié de « bon élève » par l'Occident, a commencé d'adopter une législation progressiste et attentive aux Droits de l'Homme, dans les faits, les textes promulgués demeurent lettre morte…

La notion juridique de disparition forcée

La Commission des droits de l'homme de l'ONU a décidé de créer un groupe de travail de cinq experts indépendants pour examiner les questions concernant les disparitions forcées de personnes. Le groupe de travail a défini comme « disparitions forcées », celles qui sont organisées par des agents d'un État ou par des particuliers ou des groupes organisés agissant au nom ou avec l'appui, direct ou indirect, ou avec le consentement ou l'assentiment de pouvoirs publics.

Pour définir un acte de « disparition forcée », le groupe de travail considère le fait de placer la victime en dehors de la protection de la loi. De plus, le groupe de travail considère aussi qu'un acte de disparition forcée peut débuter par une détention illégale ou par une arrestation ou une détention initialement légale. Autrement dit, la protection d'une victime contre une disparition forcée doit prendre effet au moment où se produit l'acte de privation de liberté, quelle que soit la forme de cette privation, qui ne se limite pas à une privation illégale de liberté.

Enfin, une détention qui serzait suivie d'une exécution extrajudiciaire est considérée comme un cas de disparition forcée, dans la mesure où elle a reçu l'aval du gouvernement et si, après l'exécution, les agents de l'État refusent de révéler le sort de la personne concernée et/ou l'endroit où elle se trouve, ou refusent même de reconnaître que l'acte a été commis.

Selon le préambule de cette convention, la disparition forcée constitue un crime grave et « dans certaines circonstances, un crime contre l'humanité ». En effet, l'article 5 précise que « la pratique généralisée ou systématique de la disparition forcée constitue un crime contre l'humanité ».

Par ailleurs, les États parties de la convention sont invités à inscrire dans leur législation pénale interne une définition légale claire et précise de la « disparition forcée » et de prévoir des sanctions à l'encontre des auteurs de cas de disparition forcée.

Le Maroc devrait donc, en principe, procéder dans ce sens à l'occasion de la prochaine réforme du code pénal.

http://www.map.ma/fr/phototheque/intervention-de-driss-el-yazami-lors-de-la-5-eme-edition-du-womens-tribune

La non reconnaissance par le Maroc de la compétence du Comité des disparitions forcées

Comme l'a dénoncé Amnesty International, le Maroc n'a toujours pas reconnu la compétence du Comité des disparitions forcées.

Il s'agit d'une instance formée d'experts, prévue par la convention et dont la mission est de surveiller l'application par les États parties des dispositions prévues par la convention. En effet, selon l'article 29, les États signataires sont tenus de présenter, par l'intermédiaire du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, un rapport sur les mesures prises afin de donner effet aux obligations contenues dans la convention, et ce dans un délai de deux ans à compter de l'entrée en vigueur de la convention pour l'État partie concerné. Le Comité examine chaque rapport et peut émettre des commentaires, observations et recommandations à l'État partie. Il peut aussi demander des renseignements complémentaires sur la mise en application de la convention.

Cette reconnaissance n'est cependant pas obligatoire. L'article 31 de la convention précise que « tout État partie peut déclarer, au moment de la ratification de la convention ou ultérieurement, qu'il reconnaît la compétence du Comité pour recevoir et examiner des communications présentées par des personnes ou pour le compte de personnes relevant de sa juridiction qui se plaignent d'être victimes d'une violation, par cet État partie, des dispositions de la convention. Le Comité ne reçoit aucune communication intéressant un État partie qui n'a pas fait une telle déclaration. »

Or, jusqu'à aujourd'hui, le gouvernement marocain, n'a pas émis de déclaration reconnaissant la compétence de cet organe. Le gouvernement marocain interdit ainsi aux victimes de disparitions forcées, à leurs proches, à leurs représentants légaux, à leurs avocats ou toute personne mandatée par eux, de saisir en urgence le Comité pour qu'il effectue des recherches dans le but de retrouver la personne disparue.

Néanmoins, et nonobstant la non-reconnaissance de compétence, une possibilité subsiste d'interpeller un État membre sur des cas de disparitions forcés constatées sur son territoire. Ainsi, lorsque le Comité est informé, par des sources crédibles, qu'un État partie porte gravement atteinte aux dispositions de la convention, « il peut, après consultation de l'État partie concerné, demander à un ou plusieurs de ses membres d'effectuer une visite et de l'informer sans retard ».

La disparition forcée entre « IER » et aujourd'hui

La Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées précise que « le Comité n'est compétent qu'à l'égard des disparitions forcées ayant débuté postérieurement à l'entrée en vigueur de la convention ». Autrement dit, les cas de disparitions forcées enregistrés avant la date de ratification ne peuvent pas se prévaloir de ce nouvel instrument de droit international.

Au Maroc, ceci pose évidemment les cas de disparitions forcées non résolus à ce jour et évoqués au sein

de l'Instance « Équité et Réconciliation » (IER), pour la période comprise entre 1956 et 1999. Interrogé à ce sujet, Abdelilah Benabdeslam, membre du bureau central de l'Association marocaine des Droits humains (AMDH), explique que le dossier de la disparation forcée comprend deux volets : le premier concerne « le passé », c'est-à-dire la période couverte par l'IER de 1956 à 1999 ; le second concerne le « présent », c'est-à-dire la période postérieure à 1999.

La disparition forcée, entre 1956 et 1999

Selon Abdelilah Benabdeslam, toute la lumière n'a pas encore été faite sur les cas de disparitions forcées enregistrés durant cette période et traités par l'IER entre 2004 et 2005. À ce propos, le **Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH)** a institué une commission dont la mission et de poursuivre les recherches concernant de nombreux cas comme celui celui de Mehdi Benbarka, Houcine El Manouzi, Abdelhak Rouissi, Abdelatif Zeroual, Ouazzane Belkacem, Omar El Ouassouli, Mohamed Islami et bien d'autres encore. Mais les familles attendent toujours que l'État marocain leur remette les dépouilles de leurs proches ou qu'il effectue des prélèvements ADN pour procéder aux identifications des corps des disparus lors des répressions violentes qui ont accompagné les événements de 1965, 1981, 1984 et 1990.

En outre, Abdelilah Benabdeslam ne manque pas de souligner que les responsabilités administratives et pénales n'ont toujours pas été établies à l'encontre des personnes qui ont commandité ou participé aux actes de disparitions forcées non encore élucidés.

La question de la disparition forcée devrait toutefois faire l'objet d'une préoccupation particulière, à l'échelle nationale, car elle est intrinsèquement liée à la préservation de la mémoire collective du peuple marocain : « Un peuple sans mémoire est un peuple sans avenir » (Aimé Césaire).

En Afrique du sud, par exemple, la prison de Nelson Mandela a été transformée en musée pour préserver la mémoire des années sombres de l'histoire du pays, au profit des jeunes générations et afin de sensibiliser la population au désastre de l'Apartheid.

Au Maroc, cependant, les pouvoirs publics n'accordent pas la même attention aux lieux où ont été enfermés, torturés et exécutés des centaines de Marocains. Ainsi, le tristement célèbre bagne de Tazmamart a été démoli ; et d'autres lieux de détention, tels qu'Agdez et Qalaat Meguouna, tombent progressivement en ruines.

La disparition forcée après 1999

Les efforts déployés par l'IER pour mettre un terme aux pratiques de disparitions forcées qui ont entaché le règne du roi Hassan II, le spectre de ces méthodes de gouvernement a ressurgi après 1999, et ce dans le cadre de la nouvelle politique de « lutte antiterroriste ».

Dès après les attentats du 11 septembre 2011, les associations marocaines de défense des Droits de

l'Homme ont enregistrés plusieurs nouveaux cas de disparitions forcées, concernant notamment des citoyens marocains de retour d'Afghanistan ; le nombre des cas recensés a été tel qu'un collectif de trois associations (AMDH-OMDH-FVJ) s'est constitué pour mener une grève de la faim en signe de protestation contre la résurgence de telles pratiques.

À la suite des attentats terroristes de Casablanca (16 mai 2003), le nombre de cas de disparitions forcées va atteindre un point culminant pour la période post-1999, touchant surtout les mouvements islamistes. Des personnes seront enlevées et détenues dans des lieux secrets et dans des conditions extra-judicaires, parfois pendant plusieurs mois.

Une véritable « exception marocaine » puisque, alors que les pouvoirs publics marocains promouvaient à l'intention de la Communauté internationale les « progrès » réalisés en matière de Droits de l'Homme sous l'égide de l'IER, parallèlement, les violations des Droits de l'Homme se poursuivaient systématiquement, sous couvert de lutte anti-terroriste.

Et l'on notera encore que les cas de disparitions forcées qui ont eu lieu au Maroc après 1999 n'ont pas été exclusivement motivés par des considérations idéologiques ou politiques, mais ont aussi servi les intérêts privés de personne proches du pouvoir.

Le cas du boxeur Zakaria Moumni est en cela très éloquent, qui a tout récemment été entendu à l'occasion d'un colloque au Parlement européen, après avoir subi une disparition forcée, durant l'année 2010, dans le centre de détention secret de Témara, dans la périphérie de Rabat.

Témara, où ont été internés nombre de militants du Mouvement du 20 février, lors du « printemps arabe » marocain, rapidement étouffé par le gouvernement…